

المحور الرابع: الملكية و الحيازة

إذا كان المجال الفلاحي يخضع لتأثير الظروف الطبيعية و تقلباتها فهو أيضا مجال اجتماعي يخضع لنوعية العلاقات التي تربط الإنسان بالأرض من جهة، والعلاقات التي تربط الأفراد و الجماعات المستغلة لهذا المجال من جهة أخرى. فهذه العلاقات هي التي تحدد نمط الإنتاج الاقتصادي لهذا النشاط الفلاحي، وبالتالي فهي المسؤولة عن التنوع الكبير الذي تعرفه المجتمعات الريفية ومن الجوانب الأساسية لهذه العلاقات الاجتماعية نجد ما يعرف بالملكية و الحيازة.

1- الملكية العقارية

تعتبر ملكية الأرض مسألة أساسية تتحكم بشكل كبير في المشاهد زراعية، كما تتحكم في الانتاج و المردودية و في نوعية الاستثمارات. وتختلف ملكية الأرض عن الحيازة التي يستغلها المزارع، لكون ملكية الأرض لها وجود قانوني في حين أن الحيازة عبارة عن معطى اقتصادي. ويمكن تمييز في ملكية الأرض بين الملكية الفردية و الملكية الجماعية.

1-1 الملكية الفردية

هي الملكية العقارية السائدة في البلدان ذات أنظمة الإنتاج الرأسمالية و البلدان ذات الاستقرار الزراعي القديم. و يكون لصاحبها حق استغلالها بكل حرية (بيع، كراء، رهن، ..)، و تنتقل ملكية هذه الأراضي بالإرث حسب القوانين والأعراف المتداولة في المجتمعات.

1-1-1 الملكية الصغرى

*الملكية الصغرى المجهرية: نتجت عن تفسخ أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، كنمط الإنتاج العبودي. و بتحرير العبيد أصبحوا ملكين للأرض. فظهرت بهذا الملكية صغرى. كما ظهر هذا نوع بفعل الضغط الديمغرافي على الأرض أو بسبب الثورات الفلاحية.

*الملكية الصغرى التقليدية: تتميز بعدة خصائص، من بين أهمها:

- ضعف الرأسمال تقني و أدوات الاستغلال المستعملة (محراث، فأس، ..)

- لاكتفاء باليد العاملة الأسرية.

- ضعف الإنتاج و تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط.

*الملكية الصغرى الرأسمالية: المهم فيها ليس هو المساحة، وإنما الحجم و القيمة التجارية للإنتاج الفلاحي و حجم اليد العاملة المأجورة و مستوى إستعمال الآلات و الأسمدة و الراساميل. تشكل هذه العناصر معايير موضوعية لتمييز بين الملكية الصغرى التقليدية و الملكية الصغرى الرأسمالية.

2-1- الملكية الكبيرة:

تسمى اللاتيفونديا. يرتبط هذا المفهوم قديماً بالمساحة، و التي تمتد على مئات أو ألف من الهكتارات. لكن حالياً ترتبط الملكية الكبيرة بالإضافة إلى المساحة و جودة الأتربة بمؤشر الرأسمال و حجم اليد العاملة و نوعية الإنتاج و العلاقات مع الصناعات الغذائية.

2-1 الملكية الجماعية:

هي كل الأراضي التي للسكان حق الانتفاع بها فقط لكونها غير قابلة لتفويت أي لا يمكن أن تباع أو تورث أو ترهن. و تنقسم الملكية الجماعية حسب نوع استعمال التربة إلى قسمين:
* الملكية الجماعية الزراعية: أكدت الدراسات التاريخية وجود مجالات كانت تزاوّل فيها جماعة أو قبيلة معينة القنص أو الصيد دون غيرها. نشأت الملكية الجماعية عندما يكون تطور القوى المنتجة ضعيفاً، إذ لا يتسنى للقبيلة إنتاج فائض من حاجياتها الفيزيولوجية إضافة إلى غياب طبقة مهيمنة على أخرى. في هذا المستوى من التطور يبقى التضامن الجماعي شرطاً مادياً أساسياً لاستمرارها.

و بتطور وسائل الإنتاج و تحسين التقنيات الزراعية فإن الجماعة البدائية تستقر و تتحول إلى جماعة فلاحية قارة فيعوض القنص و الصيد بالزراعة و الرعي. و في هذا الإطار تبقى ملكية الأرض جماعية لأنه لا يوجد أي قانون تفوت بموجبه الأرض لأنها ملازمة للجماعة.

***الملكية الجماعية الرعوية:** هي المجال الجغرافي لنتقل الرحل وأنصاف الرحل أي

الانتجاع. تخضع هذه الأراضي لإستغلالٍ منظم. بهذه الأراضي يقيم الملاكون الكبار خيامهم و مواشيههم كل سنة في نفس المكان محددين المجال الذي يستغلونه، و منهم من قاموا بتوزيع المراعي فيما بينهم ووقع تملكها بالقوة. و إن لم يكن لهم الحق في تفويتها سواء عن طريق البيع أو التوارث.

وبشكلٍ عام، تعتبر الملكية الجماعية التقليدية عرقلة في وجه التنمية الفلاحية لكونها تمنع كل إعداد أو تهيئة فلاحية.

1-3 نظم وطرق الاستغلال:

يقصد به قانون الاستغلال الفلاحي الذي ينظم العلاقة بين المالك و المستغل وينقسم إلى قسمين :

1-3-1 الاستغلال المباشر: في هذا النوع من الاستغلال يشرف المالك بنفسه على تسيير شؤني حيازته أو بمساعدتي أفراد الأسرة أو الاستعانة باليد العاملة المأجورة.

1-3-2 الاستغلال غير المباشر: يعني أن صاحب الملكية لا يباشر العمل بنفسه وإنما يفوض شخصاً آخر لذلك، سواء عن طريق الكراء أو الشركة.

*** كراء الأرض:** تكون بواسطة عقد شفوي أو مكتوب، بين المالك و المستغل(مكتري الأرض) مقابل ريع نقدي أو عيني محدد. يتحكم في تمن كراء الأرض عدة عوامل: عدد السكان ، المؤهلات الطبيعية، ندرة الأرض أو العلاقة بين العرض و طلب.

*** الشركة :** ترتبط طريقة الاستغلال هذه، بالفلاحة التقليدية. هشاشة الاقتصاد الفلاحي مرتبط بالعوامل الطبيعية وتقلب الإنتاج و ضعف المساحة، تدفع الفلاحين إلى إقامة حيازة فلاحية مشتركة. يساهم كل واحد بما لديه : حيوانات الجر و جزء من الأرض و البذور إضافة إلى العمل العيني . و تكون الشركة إما :

- الشركة بالنصف : يتحمل في هذه الحالة الطرفان مناصفة كل عوامل الإنتاج : كل واحد يقدم حيوان للجر و جزء من الأرض و نصف المصاريف و البذور زائد نصف العمل العيني. ويقسم المحصول مناصفة.

- الشركة بالخبرة : واحد، يعطي الأرض، والثاني يقدم العمل العيني والمصاريف و المحصول يكون إما ب : 5/1 أو 4/1 لفائدة المالك .

- الشركة بالثلث أو الربع : تكون في زراعة الخضروات أو في الزراعات المسقية، يعطي المالك كل عوامل الإنتاج، ويقدم الرباع المجهود العضلي مقابل ربع الإنتاج. كما تسود الشركة كذلك في إطار تربية الماشية ، وهي أنواع إما بالرأسمال أو بالنصف أو بالربع ويختلف هذا نوع من الشركة حسب المناطق و الظروف الاقتصادية.

2- الحيازة

الحيازة هي الخلية الأساسية للإنتاج الفلاحي فهي تشبه المعمل أو المتجر . تعد أصغر خلية وتحتل موقع استراتيجي في الدراسات الريفية. فمن خلالها نتعرف على الآليات المتحكمة في الإنتاج الفلاحي وفي قرارات واختيارات الفلاحين المتعلقة باستعمال المجال الزراعي . وبذلك فالحيازة هي مساحة من الأرض كانت ملكاً أو إنتفاعاً أو مستأجرة أو شركة أو مرهونة وهي أيضاً الوسائل المالية والتقنية التي يوظفها الأفراد للحصول على الإنتاج الفلاحي .

2-1 عناصر الحيازة

تتكون الحيازة من ثلاث عناصر أساسية هي : البعد المساحي، الجانب القانوني والجانب التقني و الاقتصادي.

أ- مساحة الحيازة :

جل الحيازات لها قاعدة أرضية للإنتاج. لكن هناك حيازات بدون أرض؛ وهي حالة شخص يملك قطيعاً وليس له أرض ولكنه مستغل.

تعتبر دراسة المساحة في لحيازة من الأشياء الأساسية. لكونها تمكننا من معرفة هل المساحة تشكل عاملاً إيجابياً أم سلبياً في عمليات الإنتاج؟ وتسمح كذلك بتصنيفها ومقارنتها سوا على مستوى المحلي أو الوطني أو دولي.

ب- الجانب القانوني : طرق الإستغلال

يقصد بها العلاقات التي تربط مالك الأرض بالمستغل الفعلي. تفرز دراسة هذه العلاقات نوعين من طرق الاستغلال:

* الإستغلال المباشر : هنا يحدث تطابق بين الملكية ولحيازة فالمالك هو الذي يدير شؤون حيازته ويملك وسائل الإنتاج ومصدر العمل هو العائلة.

* الإستغلال غير المباشر: يعني أنا صاحب الملكية لا يباشر العمل بنفسه وإنما يفوض شخصاً لذلك إما عن طريق الكراء أو الشركة.

كراء الأرض يكون بواسطة عقد مكتوب أو شفوي بين المالك و المستغل مقابل مبلغ نقدي أو عيني. يتحكم في ثمن كراء الأرض عدة عوامل: عدد سكن، المؤهلات الطبيعية ، العلاقة بين لعرض وطلب.

أما الشركة فهي طريقة استغلال مرتبطة بالفلاحة تقليدية. فهشاشة الاقتصاد الفلاحي المرتبط بالعوامل الطبيعية وتقلب الإنتاج وضعف المساحة ، تدفع الفلاحين إلى إقامة حيازة مشتركة ، يساهم كل واحد بما لديه : حيوانات الجر، جز من الأرض، البذور، العمل العيني. وتكون الشركة إما بنصف و بالثلث أو الربع.

ج- البعد التقني والاقتصادي للحيازة:

تختلف الوسائل التقنية المستعملة في الحيازة باختلاف التطور الاقتصادي والاجتماعي وباختلاف حجم الحيازات. هذه الوسائل تكون مهمة في البلدان الصناعية وضعيفة في البلدان المتخلفة وفي الحيازات المجهرية.

نقصد بالجوانب التقنية مستوى التجهيزات (درجة المكننة) والتي تترجم درجة التحديث فوق الحيازة. هذه التجهيزات تضم نوعين :

*أدوات الانتاج الزراعي : تتمثل في طاقة المستعملة في الجر والنقل وإعداد التربة والبذر والحرث

* أدوات التجهيز : تتكون من المرافق والمباني ووسائل الضخ والخزانات والقنوات ...

مستوى استعمال هذه الأدوات، يفضي بنا إلى الحديث عن اقتصاد متطور أو اقتصاد تقليدي .